جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

تمييز النسبة في صحيح مسلم

دراسة نحوية دلالية

Specification of Relation (Tamyiz Al-Nisbah) in Sahih Muslim

إعداد

د. محمد بن إبراهيم العمير

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك – قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الملك فيصل – المملكة العربية السعودية.

العدد الخامس والأربعون

الإصدار الثاني-مايو

الجزء الخامس ١٤٤٧هـ /٢٠٢٦م

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) ٢٥٣٦-٩٠٨٣
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٦/٦٢٧١م

تمييز النسبة في صحيح مسلم دراسة نحوية دلالية

د. محمد بن إبراهيم العمير

قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة الملك فيصل ، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *mimair@kfu.edu.sa*

الملخص:

تناول البحث تمييز النسبة في صحيح مسلم بدراسة نحوية دلالية تطبيقية، انطلاقاً من كون لغة الحديث النبوي تمثل ذروة البيان بعد القرآن، وأن صحيح مسلم ميدان خصب للدراسات اللغوية لصحة سنده وجزالة لفظه، وتكمن مشكلة البحث في ندرة الدراسات التطبيقية المتخصصة التي تجمع بين الوصف النحوي والتحليل الدلالي لتمييز النسبة في المدونة الحديثية، مع التساؤل عن أنماطه التركيبية في صحيح مسلم، وأبعاده الدلالية، وإمكان رصد أنماط لم ينص عليها النحاة كالتمييز المحوّل عن الاسم المجرور، وتهدف الدراسة إلى تتبع شواهد تمييز النسبة في صحيح مسلم وتصنيفها، وتحليلها نحوياً، والكشف عن دلالاتها، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقُسّم البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث، الأول: للتمييز المحوّل من الفاعل، الثاني: للتمييز المحوّل من المبتدأ، والثالث: للتمييز المحوّل من الاسم المجرور –وهو نمط لم ينص عليه النحاة صراحة–، والرابع: للتمييز غير المحوّل، وأجمل البحث في الخاتمة أهمّ النتائج، منها: كثرة دوران التمييز المحوّل من الفاعل وبلاغته في إحداث إبهام يزيله التفسير، وشيوع التمييز المحوّل من المبتدأ وارتباطه بمقاصد السياق، والكشف عن شواهد للتمييز المحوّل من الاسم المجرور وهو نوع لم ينصّ عليه النحاة، واتفاق الاستعمال النبوي مع قواعد النحاة، وتوظيف التمييز دلالياً بما يتناسب مع المقام الذي قيل فيه، وأن ما ينطوي عليه من الإبهام مقصود ليحقق

أغراضاً لا تتأتى بالأسلوب المباشر، وأوصى البحث بالتوسع في دراسة الظواهر النحوية الدلالية في صحيح مسلم، وإجراء موازنات لها مع صحيح البخاري، والإفادة من الشواهد الحديثية بربطها بالقاعدة النحوية في تدريس النحو.

الكلمات المفتاحية: تمييز النسبة، صحيح مسلم، التمييز المحوّل، الحديث النبوي، الدلالة النحوية، الإبهام والتفسير.

The Specification of Relation (Tamyīz al-Nisbah) in *Ṣaḥīḥ Muslim*: A Grammatical and Semantic Study

Al-ʿUmair, Mohammed bin Ibrahim

***Email**: mimair@kfu.edu.sa*

Department of Arabic Language, College of Arts, King Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia

***Abstract**:*

Ratio Distinction in Sahih Muslim: A Syntactic-Semantic StudyThis study investigates the phenomenon of ratio distinction [tamyīz al-nisbah] in Sahih Muslim through an applied syntactic-semantic analysis. The research proceeds from the premise that the language of the Prophetic Hadith represents the pinnacle of Arabic eloquence after the Holy Qur'an, and that Sahih Muslim constitutes a rich field for linguistic studies due to the authenticity of its chains of transmission and the rhetorical precision of its wording.The research problem lies in the scarcity of specialized applied studies that integrate syntactic description with semantic analysis of ratio distinction within the Hadith corpus. It raises questions regarding the structural patterns of ratio distinction in Sahih Muslim, its semantic dimensions, and the possibility of identifying patterns not explicitly addressed by traditional grammarians, such as distinction transferred from the prepositional phrase.The study aims to trace and classify instances of ratio distinction in Sahih Muslim, analyze them syntactically, and reveal their semantic implications, employing a descriptive-analytical methodology. The research is divided into a preface and four sections: the first examines distinction transferred from the subject; the second, distinction transferred from the topic [mubtada']; the third, distinction transferred from the prepositional phrase—a pattern not explicitly stated by grammarians; and the fourth, non-transferred ratio distinction.The study concludes with several key findings: the frequent occurrence of distinction transferred from the subject and its rhetorical function in creating ambiguity that is subsequently clarified; the prevalence of distinction transferred from the topic and its close connection to contextual purposes; the identification of instances of distinction transferred from the prepositional phrase, a type not specified by grammarians; and the conformity of Prophetic usage with grammatical rules, alongside its deliberate semantic employment to suit the context of utterance. The ambiguity inherent in such

constructions is intentional and serves purposes unattainable through direct expression.The study recommends expanding research on syntactic-semantic phenomena in Sahih Muslim, conducting comparative studies with Sahih al-Bukhari, and utilizing Prophetic examples in teaching Arabic grammar by linking grammatical rules to authentic Hadith citations.

Keywords: *Ratio distinction, Sahih Muslim, Transferred distinction, Prophetic Hadith, Syntactic semantics, Ambiguity and clarification.*

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن لغة الحديث النبوي الشريف تمثل ذروة البيان العربي بعد القرآن الكريم، وقد حظيت بعناية العلماء قديماً وحديثاً لما تضمنته من أساليب بلاغية وتراكيب نحوية دقيقة تحمل في طياتها دلالات عميقة، ويأتي كتاب (صحيح مسلم) في طليعة دواوين السنة النبوية التي جمعت بين صحة السند وجزالة اللفظ، حتى غدا ميدانًا خصبًا للدراسات اللغوية والنحوية.

ومن الظواهر النحوية التي تستحق الدراسة والتأمل في هذا السفر العظيم: باب التمييز، وبخاصة تمييز النسبة، لما له من خصوصية في كشف الغموض عن نسبة الإسناد، وتحديد جهة المعنى المقصود في الجملة، فتمييز النسبة يأتي لرفع الإبهام عن العلاقة القائمة بين أطراف الجملة الواحدة، فيبين المراد ويحدد المقصود.

مشكلة البحث: على الرغم من كثرة الدراسات النحوية التي تناولت باب التمييز، وبيّنت أقسامه وأحكامه ودلالاته، إلا أن المدونة الحديثية الشريفة – وعلى رأسها صحيح مسلم – لم تحظَ بدراسة تطبيقية متخصصة للتمييز، تجمع بين الوصف النحوي والتحليل الدلالي.

وتتحدد مشكلة هذا البحث في الأسئلة الآتية:

– ما الأنماط التركيبية لتمييز النسبة التي وردت في صحيح مسلم؟ وهل اقتصرت على ما نص عليه النحاة من التحويل من الفاعل والمفعول والمبتدأ، أم أن للاستعمال الحديثي خصوصية في بعض الأنماط؟

– ما الأبعاد الدلالية التي يؤديها تمييز النسبة في سياق الحديث النبوي؟ وهل كان العدول إلى تركيب التمييز المحوّل في الحديث الشريف لمجرد التنويع الأسلوبي، أم لمقاصد دقيقة لا يؤديها التركيب المباشر؟

– هل يمكن رصد نمط من أنماط تمييز النسبة في صحيح مسلم لم يفرد له النحاة باباً مستقلاً، كالتمييز المحوّل من الاسم المجرور؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تمثل مشكلة هذا البحث، التي يسعى إلى معالجتها من خلال تتبع شواهد تمييز النسبة في صحيح مسلم، وتصنيفها، وتحليلها نحوياً ودلالياً، للكشف عن خصائص الاستعمال النبوي لهذا الباب.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: من الناحية العلمية:

– سد فجوة بحثية: يأتي هذا البحث ليسد نقصاً ملحوظاً في الدراسات النحوية التطبيقية على المدونة الحديثية، فباب التمييز –رغم أهميته– لم يفرد بدراسة مستقلة تستقرئ شواهده في كتب الحديث وتحللها نحوياً ودلالياً.

– الكشف عن أنماط جديدة: يسهم البحث في إثراء الدرس النحوي من خلال رصد نمط من تمييز النسبة لم ينص عليه النحاة صراحة، وهو التمييز المحول من الاسم المجرور، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «رضيت بالله رباً»، مما يفتح باباً للنظر في توسعة أقسام التمييز المحوّل.

– الربط بين النحو والدلالة: يتجاوز البحث الوصف الإعرابي المجرد إلى بيان الأبعاد الدلالية لتمييز النسبة في السياق النبوي، وكشف العلاقة بين العدول النحوي والمقاصد التشريعية والتربوية.

ثانياً: من الناحية التطبيقية:

– خدمة السنة النبوية: يُعدّ هذا البحث لبنة في خدمة الحديث النبوي الشريف من جهة لغته وأساليبه، وبيان جانب من جوانب الإعجاز البياني في كلام النبي – صلى الله عليه وسلم–.

– الإفادة في تدريس النحو: تقدم نتائج البحث مادة تطبيقية ثرية لتدريس باب التمييز، تربط القاعدة النحوية بالشاهد النبوي الصحيح، وتوضح أثر السياق في توجيه الإعراب والمعنى، مما يخرج بدرس النحو من التجريد إلى التطبيق الحي.

– التأصيل للخطاب الشرعي: يساعد في فهم أعمق للخطاب النبوي، وبيان كيف أن اختيار التركيب النحوي كان مقصوداً لذاته، كما في صيغة «كفى بالمرء إثماً» التي غدت نمطاً نبوياً متبعا، نسج البلغاء على منواله، إما للتنفير من أمر مكروه، أو للترغيب في أمر محمود.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

– تتبع شواهد تمييز النسبة في صحيح مسلم، وتصنيفها إلى أقسامها المختلفة: المحوّل من الفاعل، والمحوّل من المفعول، والمحوّل من المبتدأ، والمحوّل من الاسم المجرور، وغير المحوّل.

– التحليل النحوي لشواهد تمييز النسبة، وبيان العامل فيه، ومواقعه، والأحكام المتعلقة به، مع المقارنة بما قرره النحاة في كتبهم.

– الكشف عن دلالات تمييز النسبة في سياق الحديث النبوي، وبيان أثر الإبهام ثم التفسير في تحقيق المبالغة والتأكيد، وتوجيه الحكم الشرعي.

– إبراز الخصائص الأسلوبية للاستعمال النبوي لتمييز النسبة، وبيان مدى موافقته لما أصّله النحاة، وما انفرد به من أنماط أو دلالات.

- الوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد الدارسين والباحثين في مجال الدراسات النحوية التطبيقية على الحديث الشريف، وتفتح آفاقاً لبحوث لاحقة.

وقد اخترت (صحيح مسلم) ميداناً للدراسة لجلالة قدره، واعتماد الأمة عليه، ولكونه نصاً محققاً سالماً من التحريف، مما يجعل نتائج الدراسة أكثر دقة وثباتاً، فهو يمثل أنموذجا للحديث الشريف، الذي لم تعطه الدراسات النحوية التطبيقية حظه من الدراسة اللائقة به، فهو لا يزال في حاجة إلى مزيد من البحث، خاصة في باب التمييز الذي لم ينل حظه الكافي من الدرس في المدونة الحديثية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على التصنيف والتحليل، مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي عند الحاجة.

وقد قسمت هذا البحث مقدمة، وتمهيدًا، وأربعة مباحث.

خصصت **التمهيد**: بإلقاء الضوء على تمييز النسبة وأقسامه، وذكر أمثلة عليه؛ ليكون ذلك توطئة ومدخلا لدراسته التطبيقية في كتب الحديث.

وجعلت **المبحث الأول**: لما ورد في صحيح مسلم من التمييز المحوّل من الفاعل، **والثاني**: لما ورد فيه من التمييز المحوّل من المبتدأ، **والثالث**: لما ورد من التمييز المحوّل من الاسم المجرور، والرابع: لما ورد من تمييز النسبة غير المحوّل.

وأتبعت ذلك **بخاتمة** حوت أهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي رجعت إليها في هذه الدراسة.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكون لبنة في خدمة سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- ولغته الشريفة.

تمهيد:

تمييز النسبة هو أحد نوعي التمييز في النحو العربي؛ إذ يعرِّف النحاة التمييز بأنه: "الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب"(١)، فهذا النوع من التمييز "هو تمييز عن نسبة في جملة"(٢)، بمعنى أنه يزيل الإبهام عن المعنى بين طرفي الجملة، ومن الأمثلة التي يكثر النحاة الاستشهاد بها لتوضيح المقصود بهذا النوع من التمييز قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا)(٣) فالمبهم في هذا المثال هو علاقة الاشتعال بالرأس، فالاشتعال منسوب إلى الرأس دون تحديد العلاقة في تلك النسبة، فجاءت كلمة (شيبا) لتحدد تلك العلاقة، وأصل ذلك: واشتعل الشيب في شعر الرأس، ولكن آثر البيان القرآني جملة (واشتعل الرأس شيبا) لأنها أبلغ وأدلّ على المعنى؛ لما فيها من المبالغة(٤)، وعلى هذا النحو تكون الجمل مع تمييز النسبة المحوَّل إذا ما قورنت بالجمل المحوَّل عنها.

---

(١) متممة الآجرومية في علم العربية: محمد الرعيني الشهير بالحطاب (المتوفى: ٩٥٤هـ)، المحقق: مالك المهذري، الناشر المتميز– الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ. (ص: ١٩٨)، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو: عبدالله الفاكهي (٨٩٩– ٩٧٢هـ)، المحقق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م. (ص: ٢٣٨)، والمفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣. (ص: ٩٣–٩٥)

(٢) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أيوب الكفوي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت. (ص: ٢٨٩)

(٣) سورة مريم آية ٤

(٤) انظر: التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر– تونس، ١٩٨٤هـ. (١٦/ ٦٤)، والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٩٣–٩٥)

والتمييز المحوَّل هو أحد قسمي تمييز النسبة؛ إذ ينقسم تمييز النسبة إلى: تمييز محوَّل عن أصل، وتمييز غير محوّل.

وللتمييز المحوّل بأقسامه المختلفة دلالته المتسقة مع كل قسم من أقسامه، ففي التمييز المحوّل من الفاعل نقلٌ لرتبة الفاعل إلى رتبة التمييز وتأخير له، مع تقديم المضاف إلى رتبه الفاعل، ما يوحي بإعلاء شان المضاف؛ لارتفاعه إلى رتبة الفاعل، فيضفي ذلك جزالة على المعنى وبلاغة في إيصاله، ويحدث إبهاما في العلاقة الحاصلة بين الحدث والفاعل، يعقبه بيان له بمجيء التمييز، وهو ما يزيد في المعاني دون استخدام ألفاظ إضافية في التركيب، ولنأخذ مثالا على ذلك قوله تعالى: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا)[١]، فأصله: إن طابت أنفسهن لكم بشيء منه، فتحول الإسناد عن (أنفسهن) إلى الهاء والنون، وجيء بدلا منهما بنون النسوة التي أصبحت فاعلا، وانتصب المضاف على التمييز؛ ليدل على قوة هذا الطيب، ويعلم أنه طيب نفس لا يشوبه شيء من الضغط أو الإلجاء[٢].

وفي التمييز المحوَّل عن المفعول به المضاف نجد الإسناد قد حوِّل من المفعول به، وأوقع على المضاف إليه، ومثال ذلك قوله تعالى (وفجرنا الأرض عيونا)[٣]؛ إذ الأصل: فجرنا عيون الأرض[٤]، فنقل المفعول به (عيون) إلى التمييز، وجعل المضاف إليه (الأرض) مفعولا به، فتسليط الفعل (فجرنا) على الأرض فيه إجمال،

---

(١) سورة النساء آية ٤

(٢) انظر: التحرير والتنوير (٤/ ٢٣١- ٢٣٢)

(٣) سورة القمر آية ١٢

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، بدون طبعة أو تاريخ. (٢/ ٣٤١)

Clarivate Web of Science Arcif Analytics
المجلة حاصلة على تقييم ٧/٧ من المجلس الأعلى للجامعات

جيء من أجله بالتمييز له بقوله: (عيونا) لبيان هذه النسبة، وهو ما يخيِّل للسامع بأن الأرض كلها عيون تتفجر، مما يجعل هذه الجملة أبلغ مما لو عُبِّر عن هذا المعنى دون التمييز المحول وقيل: وفجرنا عيون الأرض[١].

والتمييز بعد اسم التفضيل هو تمييز محوّل من المبتدأ، ومن أمثلته الآية الكريمة (أنا أكثر منك مالا)[٢]، باعتبار أن أصل هذه الجملة: مالي أكثر من مالك[٣]، فـ(مال) هنا مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلم، وبحذف هذا اللفظ أقيم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، فارتفع بعد أن كان مجرورا، وانفصل بعد أن كان متصلا، فاستعمل بدله ما يدل على المتكلم من الضمائر المرتفعة وهو لفظ (أنا)، فحصل إبهام في إسناد الكثرة إلى هذا الضمير، فأتى المضاف المحذوف مميّزا لهذه النسبة، ومفسرا لذلك الإبهام، وذلك مما زاد في بلاغة هذه الجملة.

والقسم الآخر لتمييز النسبة هو التمييز غير المحوّل، وقد أوضحه ابن مالك بقوله: "وقد يكون مميَّز الجملة بعد فعل ولا يصلح للإسناد إليه، ولا لإيقاعه عليه، نحو امتلأ الكوزُ ماء"[٤]، فنسبة الامتلاء إلى الكوز مبهمة، أزال الإبهام عنها لفظ (ماء)؛ فهو تمييز نسبة، ولو أردنا أن نسلك بهذا التمييز مسلك التمييز المحوّل وأن

---

(١) انظر: البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ. (١٠/ ٣٩)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق. (١٠/ ١٣٢)، والتحرير والتنوير (٢٧/ ١٨٣).

(٢) سورة الكهف آية ٣٤

(٣) انظر: همع الهوامع (٢/ ٣٤٠)

(٤) شرح تسهيل الفوائد: محمد ابن مالك الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبدالرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. (٢/ ٣٨٤)

نرده إلى جملة أصل لقلنا (امتلأ ماء الكوز)، ولكن ذلك غير سائغ؛ إذ الكوز هو الذي ينسب إليه الامتلاء، ولا يمكن أن ننسب الامتلاء إلى الماء، فامتنع أن نطلق الوصف بتحويل النسبة على التمييز في هذا المثال وما يشبهه.

وسيكون الحديث في هذا البحث عما ورد في صحيح مسلم من أقسام تمييز النسبة، موزّعا على المباحث الآتية:

المبحث الأول: التمييز المحوَّل من الفاعل:

جاء التمييز في عدد من الأحاديث محوّلا من الفاعل، وكان له أثره في إبراز المعنى المراد إيصاله للمستمع، وكانت له دلالته التي لم تكن لتظهر لو جرى الكلام مباشرا دون ذلك الإبهام الذي أعقبه التمييز.

- ومن الأحاديث التي استعمل فيها تمييز النسبة المحوّل من فاعل ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: خرجنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى خيبر، .... فلما نزلنا الوادي، قام عبد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحل رحله، فرمي بسهم، فكان فيه حتفه، فقلنا: هنيئا له الشهادة يا رسول الله، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «كلا والذي نفس محمد بيده، إن الشملة لتلتهب عليه نارا، أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم»، قال: ففزع الناس، فجاء رجل بشراك أو شراكين فقال: يا رسول الله، أصبت يوم خيبر، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «شراك من نار أو شراكان من نار»[1]

فلفظ (نارًا) من قوله (إن الشملة لتلتهب عليه نارا) منصوب على التمييز، وهو من تمييز النسبة، فإن الجملة الفعلية قبله (تلتهب عليه) قد استوفت فاعلها وهو الضمير المستتر، وذكر بعدها متعلّقها من الجار والمجرور، ولكن بقيت النسبة بين ركنيها -الفعل والفاعل- مشوبة بالغموض والإبهام، فلم تعلم نسبة (تلتهب) إلى (الشملة)، فجاء التمييز (نارا) ليفسر هذا الغموض ويزيل ذلك الإبهام، ويساوي هذه الجملة في المعنى العام جملة أخرى لا إبهام فيها، وهي (الشملة تلتهب نارها عليه)،

---

(١) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون طبعة أو تاريخ. (١/ ١٠٨)

مما عده النحاة أصلا لجملة التمييز، واعتبروا جملة التمييز محوّلة عنها، واللفظ الذي تحوّل هو لفظ النار؛ إذ تحوّل من الفاعل في جملة الأولى إلى التمييز في الجملة الثانية؛ فلفظ (نار) كان فاعلا مضافا إلى ضمير المؤنث العائد على الشملة، فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه، ما ترتب عليه أن يتحول إلى ضمير رفع ويستتر في الفعل، وينتقل المضاف المحذوف إلى موقع آخر من الجملة؛ مميِّزا لذلك الإبهام الذي ترتب على حذفه، ولو عبر عن المعنى بجملة (إن الشملة تلتهب نارها عليه) لكان الكلام واضحا ولم يحتج إلى تمييز وتفسير، ولكن سياق الكلام اقتضى جملة (إن الشملة لتلتهب عليه نارا) بما تحمله من إبهام ثم توضيح، لأن الكلام جاء على خلاف المتوقع والمظنون، فقد كان الناس يظنون بهذا المقتول خيرا، فقد رجع من الغزو في سبيل الله، وهو قائم في خدمة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وأصابه سهم فقتل به، وترجموا هذا الظن بما يدل على الثناء عليه والاستبشار بما وقع له فقالوا: (هنيئا له الشهادة)، مما استدعى في المقابل كلاما يحمل من المبالغة والمؤكدات ما يوازي هذا الظن ليزيله ويأتي بنقيضه، فبدأ بـ (كلا) التي تفيد الردع والزجر، "أي ارتدعوا وانزجروا عن كلامكم هذا"[(١)]، وأعقب ذلك بالقسم، ثم بالتأكيد بـ (إن) المصحوبة باللام على أنه الآن يعذّب، فناسب أن يأتي الكلام مبهما يشد السامع إليه، قبل أن يأتي التمييز الذي يزيل ذلك الإبهام.

وأيضا فقوله (إن الشملة لتلتهب عليه نارا) أبلغ في هذا المقام من (إن الشملة تلتهب نارها عليه)؛ لأن المقام مقام وعيد وتخويف؛ فالتهاب نار الشملة يفيد أن في الشملة نارا يعذب بها، وأما التهاب الشملة نارا فيفيد معنى أبلغ من ذلك، وهو: أن

---

(١) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: محمد الأمين الهَرَري، مراجعة: لجنة برئاسة هاشم مهدي، دار المنهاج– دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م. (٣/ ١٨٧)

الشملة هي التي تلتهب، فكأنها غدت لهبا خالصا، فهو أبلغ في بيان شدة العذاب الذي يتعرض له، ويساوق هذا ويناسبه ما ذكره عليه الصلاة والسلام في آخر الحديث من قوله (شراك من نار أو شراكان من نار)، ومن ثم قال القاضي عياض في شرحه هذا الحديث "وقوله: (إن الشملة لتلتهبُ عليه نارًا)، وقوله: (شِرَاك أو شراكان من نار) تنبيه على المعاقبة عليهما، وقد يكون المعاقبة بهما أنفسهما فيعذب بهما وهما من نار، وقد يكون ذلك على أنهما سبب لعذاب النار"[(١)].

فعلى المعنى الأول الذي ذكره القاضي فإن مجيء التمييز المحول أبلغ في أداء المعنى من بقائه على الأصل دون تمييز، وكذلك على المعنى الثاني فإنه عبر بالسبب عن المسبب، ثم حوّل الفاعل إلى تمييز؛ مبالغة في إيصال معنى التعذيب إلى المستمع.

- ومن الأحاديث التي استعمل فيها تمييز النسبة محوّلا من فاعل أيضا: ما رواه كعب بن عجرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقف عليه ورأسه يتهافت قملا، فقال: «أيؤذيك هوامك؟» قلت: نعم، قال: «فاحلق رأسك»[(٢)].

ومعنى (يتهافت) في قوله (ورأسه يتهافت قملًا) أي يتساقط ويتناثر(٣)، و(قملًا) منصوب على التمييز، وهو من تمييز النسبة، فإن الفعل قبله قد استوفى فاعله وهو

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض اليحصبي، (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. (١/ ٣٩٨)

(٢) صحيح مسلم (٢/ ٨٦٠)

(٣) شرح صحيح مسلم (المنهاج): محيي الدين يحيى النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ. (٨/ ١٢٢).

الضمير المستتر، ولكن بقيت النسبة بين ركني الجملة –الفعل والفاعل– مشوبة بالغموض والإبهام، فجاء التمييز ليفسر الغموض ويزيل الإبهام، ولو أردنا أن نعبر عن ذلك بما يعد أصلا لهذا الكلام لقلنا (ورأسه يتهافت قملُه)، أي يتهافت القمل منه –فالضمير عائد على الرأس–، فحذف الفاعل المضاف وأقيم ضمير الغائب المضاف إليه مقامه، فأتينا بما يناسبه من ضمائر الرفع المنفصلة مستترا في الفعل قبله، فنشأ نوع من الغموض في نسبة التهافت إلى ضمير الرأس، ما استدعى إعادة الفاعل المحذوف ولكن في صورة إعرابية أخرى غير الفاعلية وهي التمييز؛ إذا الجملة قد استوفت فاعلها وهو الضمير المستتر، فأتى لفظ (قملا) هنا مفسرا للإبهام في هذه النسبة، منصوبا على التمييز.

إن المقارنة بين الجملتين: (ورأسه يتهافت قملُه) التي يُصَرَّح فيها بذكر الفاعل، والجملة المحوّلة منها (ورأسه يتهافت قملًا) التي حذف منها الفاعل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حوّل فيها ما كان فاعلا في الجملة الأولى إلى تمييز وتفسير: تجعلنا ندرك أن السياق الذي ورد فيه هذا الكلام يناسبه الجملة الثانية لا الأولى، ويتطلب هذا النوع من التعبير دون الأول.

فهذه الجملة جاءت لبيان حال كعب –رضي الله عنه– عندما كان محرما، فالواو واو الحال التي تؤذن بأن الجملة بعدها حالية، ومعنى (يتهافت): يتساقط شيئًا فشيئًا[(١)]، وفي نسبة التهافت إلى رأسه نوع غموض وإبهام؛ لأن الرأس لا يعهد فيه التهافت، ومجيء التمييز أزال الغموض والإبهام وأوضح المقصود، ولو استغنى المتكلم عن التمييز وتكلم بكلام لا إبهام فيه وقال: (يتهافت قمل رأسه) فلن يفيد

(١) منحة الباري بشرح صحيح البخاري: القاضي زكريا الأنصاري، (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: سليمان العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م. (٤/ ٢٦١)

Clarivate Web of Science Arcif Analytics
المجلة حاصلة على تقييم ٧/٧ من المجلس الأعلى للجامعات

معنى الكثرة الذي أفادته الجملة المشتملة على التمييز؛ إذ في تفسير النسبة بين التهافت والرأس بالقمل ما يصور الرأس وكأنه كله غدا قملا متهافتا، وهذا ما أراد المتكلم إيصاله؛ ليبين حال الأذى الذي وصل إليه، والذي ناسبه سؤال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أيؤذيك هوامك؟»، وما ترتّب عليه من الحكم الفقهي الذي أفتاه به -صلى الله عليه وسلم- بقوله: «فاحلق رأسك»، مع أنه كان محرما، والمحرم يحرم عليه أخذ شيء من شعره، فأفهم بذلك أن هذا الاستثناء في الحكم -من جواز حلق شعر الرأس للمحرم- إنما هو لمن بلغ به الأذى من بقاء الشعر ما بلغ من هذا الصحابي راوي الحديث.

- ومما ورد من الأحاديث المشتملة على التمييز المحوَّل من الفاعل أيضا ما روي عن عبد الله بن عمرو، إذ جاءه قهرمان له فدخل، فقال: أعطيت الرقيق قوتهم؟ قال: لا، قال: فانطلق فأعطهم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثما أن يحبس، عمن يملك قوته»[1]، فلفظ (إثمًا) منصوب على التمييز، وهو من تمييز النسبة، فإن الجملة قد تمت واستوفت ركنيها من الفعل والفاعل، فبعد الفعل الماضي (كفى) زيد حرف الجر (الباء)، وجاء المفعول به (المرء) منصوبا محلّا بعد حرف الجر الزائد، ثم انتصب لفظ (إثما) تمييزا لبيان نسبة الكفاية إلى حبس القوت، ثم جاء المصدر المؤوّل (أن يحبس قوته) في محل رفع فاعل، وتعلق به الجار والمجرور (عمن)، ويمكن التعبير عن هذه الجملة بمعناها العام بجملة أخرى هي: كفى المرءَ إثمُ حبس القوت عمن يملك، وبالمقارنة بين الجملتين نجد (إثم) الفاعل في هذه الجملة قد حذف وحل المضاف إليه (أن يحبس) محله في الرفع على الفاعلية، وبعد ذلك عاد لفظ (إثما) لينتصب على التمييز؛ ولأجل ذلك عُدَّت جملة

(١) صحيح مسلم (٢/ ٦٩٢)

التمييز هنا فرعًا عن جملة (كفى المرءَ إثمُ حبس القوت عمن يملك)، ونظر إلى أن (إثما) فيها محول عن الفاعل؛ لأنه وقع فاعلا في هذه الجملة، ولكن شتان ما بين الجملتين في تركيبهما وما تحملانه من إيحاءات دلالية.

وقد وقع هذا الحديث برواية أخرى عند أبي داوود في سننه، وهي «كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت»[(١)]، وقد شرحها ابن علان بقوله: "الباء زائدة في المفعول به، و(إثماً) تمييز محوّل عن الفاعل، والأصل كفى المرء في عظم الإثمِ إثمُ تضييع من يقوت، وقال ابن رسلان[(٢)]: أي لو لم يكن له من الإثم إلا هذا لكفاه؛ لعظمه عند الله تعالى، وفاعل كفى هو قوله: (أن يضيع من يقوت)"[(٣)].

فالمقام هنا مقام مبالغة وتشديد، ولأجل ذلك زيدت الباء في المفعول، والحروف إنما تزاد للتأكيد، وتقدم التمييز على الفاعل لما يحمله الإثم من الشناعة والتنفير فيتهيأ المستمع لسماع ذلك المنفر عنه باعتباره إثما وجرما، فإذا أضفنا إلى ذلك ما يضفيه التمييز من التفسير والتوضيح علمنا أن التمييز المحول من الفاعل جاء متساوقا مع كل ذلك في المبالغة والتأكيد.

---

(١) سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون طبعة أو تاريخ. (٢/ ١٣٢)

(٢) شرح سنن أبي داود: أحمد بن رسلان الرملي (المتوفى ٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م. (٨/ ١٠٨)

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. (٣/ ١٢٠)

– ومثل ذلك الحديث الذي يرويه أبو هريرة عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بقوله: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»[١].

وهذه الجملة من الحديث قريبة في تركيبها ودلالتها من الجملة المتقدمة في الحديث قبل هذا، ويقدرها السنوسي بقوله: "كفى المرء من الكذب حديثه بكل ما سمع؛ أي: فقد أخذ من الكذب حظا وافرا، فالظاهر أن الباء زائدة على المفعول، و(أن يحدث) فاعل كفى، و(كذبا) تمييز"[٢]، وهنا نلمح ما لمحناه في الحديث السابق من أنه لما كان المقام مقام مبالغة وتشديد وزيدت الباء في المفعول وتقدم التمييز –بما يحمله من شناعة الكذب– على الفاعل ناسب أن يأتي التمييز بما يحمله من توضيح بعد إبهام؛ ليكمل هذه الصورة المنفرة من أن يحدّث المرء بكل ما سمع دون تحقيق أو تدقيق، ولو خلا الكلام من هذه التراكيب لما وصلت الصورة إلى هذا التكامل والانسجام في تأدية المعنى.

وهذا التركيب الذي صيغت به جملة التمييز في هذين الحديثين أصبح نمطا في الحث والتأكيد على ما ينفّر منه أو يرغّب فيه، ونجد البلغاء والفصحاء أكثروا من استعماله لما يحمله من تداعيات دلالية تعينهم على الوصول إلى ما قصدوا إليه من التنفير أو الترغيب في أمر ما، فمن ذلك قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: "كفى بالمرء سَرَفًا ألا يشتهي شيئا إلا اشتراه فأكله"[٣]، وقال مالك بن دينار: "كفى

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٠)

(٢) مكمل إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم: محمد السنوسي (المتوفى: ٨٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دون طبعة أو تاريخ. (١/ ١٩)

(٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: محمد معوض وعادل عبدالموجود، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ. (٤/ ٢١٨)

بالمرء خيانة أن يكون أمينًا للخونة"[١]، وعن مسروق قال: "كفى بالمرء علمًا أن يخشى اللّه عزّ وجل، وكفى بالمرء جهلا أن يُعجبَ بعلمه"[٢]، وقال عبدالله: "كفى بالمرء إثما أن يقول له أخوه: اتَّق الله، فيقول: عليك بنفسك، مثلك يوصيني"[٣]، وقيل: " كفى بالمرء تهزّيًا أن يعظ غيره وينسى نفسه[٤].

(١) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أحمد بن عجيبة الحسني (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد رسلان، الناشر: حسن كي – القاهرة، ١٤١٩هـ. (١/ ٥٥٧)

(٢) روائع التفسير: عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: طارق عوض الله، دار العاصمة– السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٢– ٢٠٠١م. (٢/ ١٢٠)

(٣) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية– القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م. (٣/ ١٩)

(٤) تفسير الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد بسيوني، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م. (١/ ١٧٦)

المبحث الثاني: التمييز المحول من المبتدأ:

يعدّ التمييز المحوّل من المبتدأ أكثر أنواع تمييز النسبة استعمالا؛ وذلك لارتباطه باسم التفضيل، فالتمييز الواقع بعد اسم التفضيل هو تمييز محوّل من المبتدأ، وقد ورد هذا النوع من التمييز في عدد غير قليل من أحاديث صحيح مسلم، وكان له أثره الواضح في معنى الكلام ودلالته، مما سيتضح من الأحاديث التي ستعرض في هذا المبحث.

– فمن الأحاديث المشتملة على التمييز المحوّل من المبتدأ قوله –صلى الله عليه وسلم–: «ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحى الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة»[(١)]،

فقد ورد اسم التفضيل (أكثر) خبرا لـ(كان)، ووقع بعده لفظ (تابعا) منصوبا على التمييز، والنحاة يعدون التمييز بعد اسم التفضيل من قبيل تمييز النسبة المحول، "أي أرجو أن يكون أتباعي أكثر من أتباعهم"(٢)، و(كان) الناقصة إنما تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، فيصيران اسما وخبرا لها، فجملة (أرجو أن يكون أتباعي أكثر من أتباعهم) حذف منها اسم كان (أتباع) الذي كان مضافا إلى ياء المتكلم، فانفصل ضمير المتكلم وأقيم مقام المضاف المحذوف فحل محله في إعراب الرفع بعد أن كان في محل جر، وضمير المتكلم المرفوع هو (أنت)، فاستتر في الفعل المضارع قبله وتغيّر حرف المضارعة إلى الهمزة المناسبة للتكلم بعد أن كان

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٣٤)

(٢) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (٤/ ٨٣)

حرف المضارعة الياء، وبنسبة ضمير المتكلم إلى اسم تفضيل (أكثر) حصل نوع من الإبهام المحتاج إلى تمييز، فجاء لفظ (تابعا) ليميز هذه النسبة التي حصل فيها الإبهام بعد حذفه من اسمية (كان).

ولكننا لو قارنا بين الجملتين أعني جملة (أرجو أن يكون أتباعي أكثر من أتباعهم) وجملة التمييز المحوّل (أرجو أن أكون أكثرهم تابعا) ووضعناهما في سياق الحديث فسنجد أن الجملة الثانية -التي احتوت على التمييز المحوّل- هي الملائمة لسياق هذا الحديث، فالحديث من أوله يتحدث عن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وما أعطوه من الآيات والمعجزات، ولم يتطرق لذكر الأتباع، وقد ذكر النبي -عليه الصلاة والسلام- أن المعجزة الذي أعطيها هي القرآن الموحى به إليه من الله تعالى، فناسب أن ينسب الكثرة إلى نفسه المطهّرة فهو الذي أوتي القرآن، ثم يفسر هذه النسبة بما يوضحها، فيكون مجيء الأتباع تبعا لا أصالة، ولو ابتدأ الجملة بذكر الأتباع لكان ذلك إقحاما للأتباع في سياق لم ينشأ لأجلهم.

- ومن ذلك ما روي أن أبا هريرة -رضي الله عنه- «كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض، ورفع» فلما انصرف قال: «والله إني لأشبهكم صلاة برسول الله -صلى الله عليه وسلم-»[1]، أي إني لأشدكم شبهًا برسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الصلاة.

فقد ورد اسم التفضيل (أشبه) خبرا لـ(إن)، ووقع بعده لفظ (صلاة) منصوبا على التمييز، وهو ما يعد من التمييز المحوّل، وتقدير الجملة قبل التحويل: إن صلاتي

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٩٣)

أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاتكم(١)، و(إنّ) المؤكِّدة إنما تدخل على الجملة الاسمية المكوّنة من مبتدأ وخبر، فيصيران اسما وخبرا لها، فجملة (إن صلاتي أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاتكم) حذف منها اسم إن (صلاة) الذي كان مضافا إلى ياء المتكلم، وحلّ ضمير المتكلم محله في انتصابه اسما لـ(إن)، وجاءت اللام المزحلقة لتتصل بالخبر (أشبه)، وبإسناد ضمير المتكلم إلى اسم التفضيل (أشبه) حصل إبهام يحتاج إلى تمييز، فجاء لفظ (صلاة) ليزيل هذا الإبهام منتصبا على التمييز بعد حذفه من اسمية (إن).

وبالمقارنة بين جملة التمييز والجملة المحوَّل منها يتضح لنا الإيحاء الدلالي لجملة التمييز الذي فاقت به الجملة الأخرى، فقد شبه الراوي نفسه برسول الله – صلى الله عليه وسلم– عندما علّق الجار والمجرور باسم التفضيل، ثم أتى بالتمييز (صلاة) بيانا لوجه الشبه، وذلك أبلغ من أن يشبه عملا من أعماله بعمل من أعمال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ويضاف إلى ذلك ما يكتنف جملة التمييز من الإبهام ثم التوضيح، الذي ينبه السامع ويجذب انتباهه.

– ومن التمييز المحوّل من المبتدأ قوله –صلى الله عليه وسلم– للجنّ حين سألوه الزاد: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما»(٢)، "أي أكثر ما يكون ويوجد لحمًا، و(ما) مصدرية، و(يكون) تامة، و(لحما) تمييز"(٣).

---

(١) انظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ٦١-٦٢)

(٢) صحيح مسلم (١/ ٣٣٢)

(٣) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ٢٨٢)

فقد ورد اسم التفضيل (أوفر) خبرا لمبتدأ محذوف، ووقع بعده لفظ (لحما) منصوبا على التمييز، وبالنظر في هذه الجملة نجدها تحمل معنى (لحمه أوفر ما يكون)، ما يمكِّننا من عقد صلة بين هاتين الجملتين باعتبار إحداهما أصلا للأخرى.

فجملة (لحمه أوفر ما يكون) حذف منها المبتدأ (لحم) الذي كان مضافا إلى هاء الغائب، وحلّ ضمير الغائب محله فانفصل بعد اتصاله وارتفع على الابتداء بعد أن كان مجرورا بالإضافة، فناسب التعبير عنه بالضمير المنفصل المرفوع (هو)، ثم حذف للعلم به، وعند إسناد الضمير المحذوف إلى اسم التفضيل المضاف إلى المصدر (أوفر ما يكون) لم تتضح النسبة بينهما، ما احتجنا معه إلى تمييز يوضح تلك النسبة، فجاء لفظ (لحما) منتصبا على التمييز ليزيل الإبهام عن هذه النسبة، بعد أن أزيل من محل الابتداء الذي كان يحتله في الجملة الأصل.

إن تحويل المبتدأ إلى تمييز يجعلنا نتساءل لأول وهلة عن السبب وراء ذلك، ثم لا نلبث أن ندرك ذلك السبب بالنظر في سياق الكلام.

ففي هذا الحديث يبين رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أمرا غير خاضع للقوانين الحسية –وهو اكتساء العظم لحما بعد أن يؤكل ما عليه من اللحم–، وحتى يبيّن الكثرة التي سيكتسيها ذلك العظم استخدم اسم التفضيل (أوفر)، وأضافه إلى (ما) المصدرية المتبوعة بكان التامة، فهو أوفر ما يكون، وللمستمع بعد هذا أن يتصور الوفرة بكل أشكالها، ثم جاء التمييز بعد أن ذهب التفكير من المستمع كل مذهب، وفي هذا من المبالغة التي تتناسب مع هذا السياق ما لا يتأتى مثلها بأسلوب آخر كقولنا (لحمه أوفر ما يكون)، ولأجل ذلك آثر الحديث الشريف الأسلوب الذي تظهر فيه المبالغة، فهو المناسب لإظهار ذلك الإعجاز الذي لا يدركه القانون البشري.

– ومن ذلك قول أنس بن مالك –رضي الله عنه–: (كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا)[1]، فـ(مالا) منصوب على التمييز، وهذه الجملة المشتملة على التمييز محوّلة عن جملة أخرى تقديرها: كان مال أبي طلحة أكثر أموال الأنصار بالمدينة، فـ(مال) في هذه الجملة اسم كان –أي أنه كان مبتدأ قبل دخول (كان) عليها–، وهو مضاف لأبي طلحة، فحذف اسم كان المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع (أبو طلحة) على الاسمية لـ(كان)، فصار مخبَرًا عنه باسم التفضيل (أكثر)، فحصل إبهام في إسناد الأكثرية إلى (أبو طلحة)، فعاد اسم كان المحذوف ليزيل هذا الإبهام منتصبا في موقع التمييز.

والمتأمل في هاتين الجملتين –أعني الجملة المشتملة على التمييز، والجملة التي تعد أصلا لها قبل تحويل المبتدأ إلى تمييز– يجدهما تؤديان معنى عاما مشتركا، وهو كثرة مال أبي طلحة مقارنة بغيره من الأنصار، ولكن سياق الكلام جعل المتكلم يؤثر الجملة ذات التمييز، ويستخدمها دون الجملة الأخرى المقاربة لها في المعنى، ولعلّ استعراضنا لسياق الحديث كاملا يجعلنا ندرك سر اختيار هذه الجملة واستخدامها في هذا السياق دون غيرها.

فالحديث ورد في صحيح مسلم تحت عنوان (باب فضل النفقة والصدقة)، وتمام الحديث: وكان أحب أمواله إليه بيرحى، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما نزلت هذه الآية: {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون}[2] قام أبو طلحة إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال: إن الله يقول في كتابه: {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما

(١) صحيح مسلم (٢/ ٦٩٣)
(٢) آل عمران: ٩٢

تحبون}، وإن أحب أموالي إليّ بيرحى، وإنها صدقة لله، أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها -يا رسول الله- حيث شئت، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت فيها، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين» فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.

فالحديث يأتي في سياق المبادرة إلى عمل البر، والامتثال لأمر الله في الإنفاق والصدقة، وهو ما يعني أن تلك الصدقة إذا عظمت وكثرت فهي أقرب للاستجابة لله، وأدل على صدق باذلها وامتثاله للأمر الإلهي، فاحتاج ذلك إلى مبالغة في التركيب تتناسب مع تعظيم أوامر الله، مما جعل الراوي يخبر عن أبي طلحة باسم التفضيل (أكثر)، ثم يضيف اسم التفضيل إلى لفظ (أنصاري) بالمدينة، والأنصار هم أهل المدينة وساكنوها، فأموالهم هي أعظم الأموال فيها، وهم أهل زرع ونخيل، فأكثر أموالهم إنما تكون من حوائط النخيل وبساتينها، فلما ذكر أن أحب أمواله إليه بيرحى علمنا بذلك عظمة هذا البستان، فهو أحب البساتين إلى أكثر أهل المدينة بساتين ومالا، فإذا انضاف إلى ذلك البستان تلك المزية العظيمة لموقعه؛ إذ كان مجاورا لأعظم بقاع الأرض مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأن مرتادها هو أعظم خلق الله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- علمنا أن هذا البستان لا يكاد أن يسامى مكانة وقيمة، وعلمنا أن الباذل له قد تحقق بأعلى صفات البر الذي أخبرت عنه الآية الكريمة التي كانت باعثة لأبي طلحة على أن يجود بما جاد به وهي قوله تعالى: {لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون}.

إن هذا السياق بما حمله من معاني ودلالات كان ينبغي أن تختار له الجمل بعناية فائقة تتناسب مع جوانب العظمة التي أفعم بها، فكان أن جاءت أولى جمله وقد حملت أعلى صفات البلاغة ومؤشّرات المبالغة؛ فلم يبدأ الراوي بذكر المال بل ذكر صاحبه، فهو بذلك حذف اسم كان وأحلّ محله المضاف إليه؛ ثم أخبر عنه باسم

التفضيل ليحدث نوعا من الإبهام يجعل المستمع مصغيا ومنتظرا لما يزيل هذا الإبهام، ثم أتى بالتمييز النكرة بما تحمل دلالة النكرة من العموم، ولم تكن هذه المعاني لتتكامل لو لم تأت جملة التمييز المحوّل عن اسم كان.

المبحث الثالث: التمييز المحوّل من الاسم المجرور:

هذا النوع من التمييز المحوّل لم ينص عليه النحاة، ولكن المتتبع لأحاديث صحيح مسلم يجده ورد في بعض الأحاديث؛ إذ يمكن رد تمييز النسبة فيها إلى أصل يكون فيه مجرورا بحرف الجر.

- فمن تلك الأحاديث قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا، وبالإسلام دينا، غفر له ذنبه»[(١)].

فلفظ (ربًّا) من قوله (رضيت بالله ربا) منصوب على التمييز، وهو من تمييز النسبة، فإن الجملة الفعلية قبله (رضيت بالله) قد استوفت فاعلها وهو ضمير المتكلم، وذكر بعدها متعلّقها من الجار والمجرور، ولكن بقيت النسبة بين الفعل ومتعلقه من الجار والمجرور مشوبة بالغموض والإبهام، فلم تتضح نسبة (رضيت) إلى (بالله)، فجاء التمييز (ربًّا) ليفسر هذا الغموض ويزيل ذلك الإبهام، ويساوي هذه الجملة في المعنى العام جملة أخرى لا إبهام فيها، وهي (رضيت بربوبية الله)[(٢)]، مما يمكن عدّها أصلا لجملة التمييز، واعتبار جملة التمييز محوّلة منها، واللفظ المحذوف من الجملة الأولى أقيم المضاف إليه مقامه، ثمّ تحوّل إلى تمييز في الجملة الثانية؛ ليزيل الإبهام الذي ترتب على حذفه، ولو عبر عن المعنى بجملة (رضيت بربوبية الله) لكان الكلام واضحا ولم يحتج إلى تمييز وتفسير، ولكن سياق الكلام اقتضى جملة (رضيت بالله ربا) بما تحمله من إبهام ثم توضيح.

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٩٠)

(٢) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: محمود السبكي، تحقيق: أمين محمود، مطبعة الاستقامة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ. (٤/ ١٩٨)

Clarivate Web of Science Arcif Analytics
المجلة حاصلة على تقييم ٧/٧ من المجلس الأعلى للجامعات

ومثل ذلك يقال عن المتعاطفات في هذه الجملة، فـ(رسولا) تمييز محوّل من رسالة محمد بعد حذف المضاف، و(دينا) محوّل من دين الإسلام بعد حذف المضاف أيضا، ولو قارنا بين الجملة المنطوقة (رضيت بالله ربا، وبمحمد رسولا، وبالإسلام دينا) والجملة المقدرة (رضيت بربوبية الله وبرسالة محمّد وبدين الإسلام) لوجدنا الجملة الأولى أبلغ في التعبير عن المعنى، فهي تحمل الرضا المطلق الذي لم يقيد بشيء، ثم جاء التمييز ليذكر الملامح المهمة التي تترجم هذا الرضا، وأما الجملة الثانية فقد ذكرت الرضا مقيدا بهذه الملامح؛ فلم يحصل ذلك الإجمال والتبيين، والمقام في سياق هذا الحديث الشريف مقام رضا تامّ مطلق، فناسب إطلاق الرضا ابتداء؛ ليحصل التناسب بين المقام والمقال، ولذلك آثر البيان النبوي الجملة المشتملة على تمييز النسبة المحوّل، واستخدمها دون الجملة الأخرى.

– ومن قبيل تمييز النسبة المحوّل عن الاسم المجرور أيضا ما نجده في قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «من اقتنى كلبا، لا يغني عنه زرعا، ولا ضرعا، نقص من عمله كل يوم قيراط»[1]، ومعنى (لا يغني عنه): لا ينفعه، والضمير بعد حرف الجر عائد إلى الاسم الموصول، و(زرعًا) تمييز، وعطف عليه (ولا ضرعًا)، أي لا ينفع ذلك المقتني من جهة حفظ زرعه، ولا من جهة حراسة ذات ضرعه يعني مواشيه"[2].

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٢٠٤)

(٢) انظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١٧/ ٢٥٦)

ففي هذا الحديث تنفير شديد من اتخاذ الكلاب وتربيتها لغير حاجة، يقول ابن بطال: "غلّظ عليهم في اتخاذ الكلاب، لأنها تروع الناس"(١)، ولما كان الناس قد يتساهلون في تفسير معنى الحاجة، وإنزالها على ما قد يستغنى عنه لم يكل الحديث تفسير الحاجة المسوّغة لاتخاذ الكلاب إلى المستمع، كما أنه لم يذكرها بشكل مباشر، وإنما ذكرها تفسيرا بعد كلام مبهم؛ ليكون أدعى للانتباه لها وفهمها، وتنزيلها منزلتها اللائقة بها دون تفريط أو تساهل، فجاء الكلام مبهما في قوله: (لا يغني عنه) مفسرًا بقوله (زرعا، ولا ضرعا).

ولو رجعنا إلى أصل هذه الجملة قبل حذف المضاف وتحويله إلى تمييز لكان تقدير الكلام: من اقتنى كلبا، لا يغني عن زرعه ولا ضرعه، فحذف المجرور المضاف، وأقيم ضمير الغائب مقامه فاتصل بحرف الجر، فصار في تعلق الجار والمجرور بالفعل (يغني) غموض وإبهام، فانتصب ذلك المضاف المحذوف تمييزا وتفسيرا لذلك الغموض والإبهام، ثم عطف عليه (ضرعا)، فانتصب تبعا له في موقعه الجديد.

ولمناسبة هذا الإبهام الذي أزاله التمييز جاء في آخر الحديث إبهام آخر بذكر مقدار غير محدد هو القيراط، وبقي هذا الإبهام دون تفسير تعظيما له، وليعمل عمله في ذهن السامع فيمنعه من التساهل في ذلك الذنب الذي يؤدي به إلى استنزاف مقدار غير معلوم من ثواب الأعمال وأجورها.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال: علي بن خلف (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م. (٥/ ٣٩٠)

المبحث الرابع: تمييز النسبة غير المحول:

والتمييز غير المحوّل هو القسم الثاني من أقسام تمييز النسبة، ويتميز هذا القسم من تمييز النسبة عن التمييز المحوّل بأن ليس له تركيب مشابه له في المعنى يقع التمييز فيه موقعا إعرابيا آخر ويعد أصلا له، كما هو الحال في التمييز المحوّل من الفاعل أو المبتدأ.

– ومن الأحاديث الواردة في صحيح مسلم على هذا الضرب من التمييز: الحديث عن ليلة القدر، وفيه يقول –عليه الصلاة والسلام– «وقد رأيت هذه الليلة فأنسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر، في كل وتر، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين»، قال أبو سعيد الخدري: مطرنا ليلة إحدى وعشرين، فوكف المسجد في مصلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فنظرت إليه وقد انصرف من صلاة الصبح، ووجهه مبتل طينا وماء[1].

فنجد الجملة الأخيرة (وجهه مبتل طينا وماء) اشتملت على مبتدأ وخبر، وتمييز ومعطوف عليه، فلما أسند الابتلال إلى الوجه حصل إبهام في هذه النسبة، فجاء (طينا) وما عطف عليه ليفسّر هذه النسبة ويزيل الإبهام عنها، ومن ثمّ فهو تمييز نسبة، ولو أردنا أن نجد جملة تكون أصلا لهذه الجملة يمكن إرجاعها إليها، وموقعا إعرابيا مناسبا فيها للتمييز يمكن رده إليه ليكون التمييز في هذه الجملة محوّلا عنه فلن نجد؛ إذ التمييز المحوّل يقع في الجملة الأصل مضافا، وليس من السائغ في الجملة التي بين أيدينا أن نقول إن أصلها: طين وجهه مبتل، فتعيّن أن يكون تمييز النسبة في هذه الجملة غير محوّل.

---

(١) صحيح مسلم (٢/ ٨٢٤)

Arcif Analytics
Clarivate Web of Science™
المجلة حاصلة على تقييم ٧/٧ من المجلس الأعلى للجامعات

وهذه الجملة المشتملة على تمييز النسبة وقعت موقعا ملائما تمام الملاءمة لسياقها، وتساوقت دلالتها معه بما يزيد المعنى وضوحا وانكشافا، فالحديث يتحدث عن ليلة القدر، ويخبر فيه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه علم متى ليلة القدر وأعطي علامة عليها، ثم إنه أنسي وقت تلك الليلة، ولكن لم ينس العلامة التي تدل عليها، وهي أنه يسجد ليلتها في ماء وطين.

إن من شأن من يسجد في الماء أو الطين أن يبتل وجهه، وقد حرص الصحابة على التعرف على ليلة القدر بواسطة العلامة التي ذكرها لهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولما كان موضع السجود وما يحتويه من الماء والطين مما قد يخفى، والأثر المترتب عليه من ابتلال الوجه يظهر جليا؛ فقد اعتمدوا هذا الأثر دليلا على تلك العلامة، وكان من الممكن الإخبار عن ذلك بجملتين، الأولى: بلل الطين والماء وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثانية: ابتل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم طينا وماء، وعلى الجملة الأولى ليس في الكلام إبهام يحتاج إلى تمييز، بينما جاء الكلام في الجملة الثانية مبهما مما استدعى مجيء التمييز.

إن الحرص على التماس ليلة القدر وتعرف وقتها من الأمور التي يُحْرَصُ عليها، فالإشارة إلى العلامة التي ذكرها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم ذكر تحققها يستدعي لفتا للنظر ليتلقاها المستمع وقد هيئ لذلك، فناسب المقام إبهام الكلام ليتهيأ له المستمع، ويتلقاه بوعيه دون غفلة منه، فجاء الإبهام هنا ثم التمييز ليخدم هذا الغرض، وليحمل تلك الدلالة.

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وبعد:

فقد تتبع هذا البحث ظاهرة تمييز النسبة في صحيح مسلم، وقام بدراستها نحويًا ودلاليًا، منطلقا من تصور النحاة للتمييز بأنه "المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب"، وركز على دوره في إزالة الإبهام عن نسبة الإسناد في الجملة.

وقد خلص البحث بعد الوصف والتحليل إلى النتائج الآتية:

- كثرة دوران التمييز المحول عن الفاعل في صحيح مسلم، وتجلت بلاغته في رفع شأن المضاف إليه بتقديمه إلى رتبة الفاعل، مع إحداث إبهام دلالي يزيله التمييز، مما يضفي جزالة وقوة على المعنى، ومن أبرز شواهده حديث: «إن الشملة لتلتهب عليه نارا»، حيث جاء الإبهام ثم التفسير ليتناسب مع مقام الزجر والتخويف، وليصور شدة العذاب بأن الشملة غدت لهباً خالصاً، وهو أبلغ من قولنا: "تلتهب نارها"، وكذلك حديث: «ورأسه يتهافت قملا» الذي صور كثرة القمل بصورة مبالغ فيها تناسب مقام بيان الأذى المبيح للحلق في الإحرام، وحديث «كفى بالمرء إثما أن يحبس عمن يملك قوته»، حيث قُدِّم التمييز "إثماً" على الفاعل لما يحمله من شناعة وتنفير، وزيدت الباء في المفعول، فتكامل التركيب في مقام التشديد والتأكيد، ومثله حديث: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»، فصار هذا النمط أسلوباً نبوياً في التنفير والترغيب.

- شيوع التمييز المحول عن المبتدأ بعد اسم التفضيل، وتبين أن العدول عن الأصل إلى التمييز المحول كان لمقتضى دلالي يقتضيه السياق، ففي قوله صلى الله عليه وسلم: «فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا» كان إسناد الكثرة إلى ضميره الشريف أولى من الابتداء بالأتباع، لأن السياق سياق حديث عن الأنبياء ومعجزاتهم، وفي قول أبي هريرة: «إني لأشبهكم صلاة برسول الله» كان تشبيه الذات بالذات أبلغ من تشبيه العمل بالعمل، وفي حديث: «كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا» جاء التمييز المحول ليناسب سياق تعظيم الصدقة والمبالغة في بيان عظم بيرحى، أحب أمواله إليه.
- وقوف البحث على شواهد للتمييز المحوّل عن الاسم المجرور، وهو نمط لم ينص عليه النحاة صراحة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «رضيت بالله ربا»، فالأصل "رضيت بربوبية الله"، وجاء الإبهام ثم التفسير ليصور الرضا المطلق أولاً ثم يحدد ملامحه، وهو أنسب لمقام الرضا التام، ومثله: «لا يغني عنه زرعا ولا ضرعا»، حيث أُبهمت جهة النفع ثم فُسِّرت، تنفيراً من اقتناء الكلب لغير حاجة.
- ورود تمييز النسبة غير المحول، وتجلى أثره في لفت الانتباه وتهيئة السامع لتلقي المعنى، كما في وصف وجهه –صلى الله عليه وسلم–: «ووجهه مبتل طينا وماء» في سياق التماس ليلة القدر، فكان الإبهام في إسناد الابتلال إلى الوجه ثم تفسيره بالطين والماء أدعى لتنبه الصحابة إلى تحقق علامة ليلة القدر.

- اتفاق الاستعمال الحديثي في صحيح مسلم مع القواعد النحوية في الجملة، مع تفوق البيان النبوي في توظيف التمييز توظيفاً دلالياً دقيقاً، فجاء الإبهام مقصوداً لذاته، والتفسير بعده محققاً لغرض بلاغي أو تشريعي لا يتأتى بالتركيب المباشر الخالي من التمييز.
- التوصيات:
- التوسع في دراسة الظواهر النحوية ذات البعد الدلالي في صحيح مسلم، كالحال والبدل والنعت، لاستجلاء الخصائص الأسلوبية للحديث النبوي.
- إجراء دراسات موازنة بين تمييز النسبة في صحيح البخاري وصحيح مسلم؛ للوقوف على المقدار المشترك من الشواهد بين المدونتين، وما انفردت به إحداهما عن الأخرى.
- الإفادة من نتائج هذا البحث في تدريس النحو العربي، عبر ربط القاعدة بالشاهد النبوي الصحيح؛ لبيان أثر السياق في توجيه الإعراب والمعنى.

وفي الختام، أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان، فإن كان في هذا البحث من صواب فبتوفيق من الله وحده، وإن كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي، وأستغفر الله منه، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لطلبة العلم، وخدمةً لسنة نبيه –صلى الله عليه وسلم–.

قائمة المصادر والمراجع:

- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض اليحصبي، (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(المتوفى: ٧٤٥هـ)،المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أحمد بن عجيبة الحسني (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد رسلان، الناشر: حسن كي – القاهرة، ١٤١٩ هـ.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤ هـ.
- تفسير الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ)، المحقق: محمد معوض وعادل عبدالموجود، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- روائع التفسير: عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: طارق بن عوض الله، دار العاصمة- السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٢- ٢٠٠١م.
- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون طبعة أو تاريخ.
- شرح تسهيل الفوائد: محمد ابن مالك الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبدالرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح سنن أبي داود: أحمد بن رسلان الرملي (المتوفى ٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

- شرح صحيح البخارى لابن بطال: علي بن خلف (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد- السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- شرح صحيح مسلم (المنهاج): محيي الدين يحيى النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو: عبدالله الفاكهي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ)، المحقق: المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر): مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون طبعة أو تاريخ.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أيوب الكفوي، (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم: محمد الأمين الهَرَري ، مراجعة: لجنة برئاسة هاشم مهدي، دار المنهاج – دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- متممة الآجرومية في علم العربية: محمد الرعيني الشهير بالحطاب (المتوفى: ٩٥٤هـ)، المحقق: مالك المهذري، الناشر المتميز- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.
- مكمل إكمال الإكمال في شرح صحيح مسلم: محمد السنوسي (المتوفى: ٨٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، دون طبعة أو تاريخ.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري: القاضي زكريا الأنصاري، (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، تحقيق: سليمان العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: محمود السبكي، تحقيق: أمين محمود، مطبعة الاستقامة – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، بدون طبعة أو تاريخ.